



OSAMA BAHAR
— SHARIAH ADVISOR —

دراسة في العملات المشفرة

البيتكوين

في ميزان الشريعة

والاقتصاد والتكنولوجيا

أعدّه وكتبه

الشيخ الدكتور أسامة بحر

مستشار شرعي



البيتكوين

في ميزان الشريعة والاقتصاد والتكنولوجيا

دراسة شرعية واقتصادية في العملات الرقمية المشفرة

أعدّه وكتبه

الشيخ الدكتور أسامة بحر

مستشار شرعي



«فمن كان يظن أن المال الذي كان في السابق معدناً وخزفاً وخرزاً
وأصدافاً، صار أوراقاً، والآن صار أرقاماً...»

فالورقيات الملونة أصبحت رقيات مشفرة»

من مقدمة الدراسة

فهرس الموضوعات

6	المقدمة	◆
---	---------	---

الباب الأول: البيتكوين والتكنولوجيا

8	01	بداية القصة
8	02	ما هو البيتكوين؟
15	03	شرح البيتكوين وتقنية البلوكشين
16	04	أحلام إلكترونية

الباب الثاني: البيتكوين في ميزان الاقتصاد

21	05	البيتكوين عملة لا حكومة لها
22	06	مزايا البيتكوين
24	07	مخاطر البيتكوين وعيوبه
25	08	البيتكوين ملوٲ للبيئة
27	09	أفضل دول العالم في تعدين العملات المشفرة
29	10	البيتكوين قانونيًّا وبورصات تداوله
32	11	الاستثمار في العملات المشفرة
34	12	الفروقات بين البيتكوين والعملات التقليدية

الباب الثالث: البيتكوين في ميزان الشريعة

13	هل يمكن اعتبار البيتكوين عملة شرعية؟	37
14	النقد من وظيفة وليّ الأمر	45
15	نظرة الإمام مالك إلى مستقبل النقود	48
16	آراء العلماء والهيئات والجامعات والمواقع الإسلامية	50
17	الخلاصة والرأي المختار	57
◆	ملحق: قصة الخرز الزجاجي	61

تنبيه حول البيانات



أُعِدَّتْ هذه الدراسة في مارس 2021م، والأسعار والإحصاءات والمواقف الرسمية الواردة فيها تعكس ذلك التاريخ، وقد تغيّر كثير منها بعده؛ فتُقرأ في سياق زمن كتابتها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

تطوّر الحياة لم يدع جانبًا إلا وأدخل عليه تطورات وقفزات سريعة تفوّقت حق على حدود خيال الإنسان؛ فمن كان يظن أن المال الذي كان في السابق معدنًا وخزفًا وخرزًا وأصدافًا، صار أوراقًا، والآن صار أرقامًا؛ أرقامًا مشفرة تسبح في شبكات الإنترنت، تُضفي على مُلاكها حرية وسيادة، وعالمًا من التعاملات دون قيود وشروط. فالورقيات الملوّنة أصبحت رقميات مشفرة.

إن البيتكوين لا يختلف عن العملات الورقية، ولا يختلف عن المعادن وأصداف البحر والأحجار؛ كلها أموال كانت لا شيء فصارت كل شيء. ومن يملك القوة الضاربة في الاقتصاد فسيفرض أي عملة يشتهيها، إن كانت بيتكوين أو غيره، وسيجعل الدول المسكينة تقبل بها؛ ليمتصّ القوي خيرات وموارد الضعيف ويبدله بعملات وهمية، إن كانت أوراقًا أو أرقامًا تحميها برمجيات وخوارزميات، فيبقى الأسياد أسيادًا ويبقى العبيد عبيدًا (انظر «قصة الخرز الزجاجي» في ملحق هذه الدراسة).

فما هي هذه الأموال الرقمية؟ هل هي المستقبل الذي ينشده الاقتصاد الرقمي الذي سيحلّ محلّ التعاملات اليدوية؟ هل هو من الحلال أم من الحرام؟ وما هي وجهة نظر أهل المعرفة والاختصاص؟ هذا ما أقدمه في هذه الورقة بشكل مبسّط.

والله وليّ التوفيق.

الشيخ الدكتور أسامة بحر

15 مارس 2021م

الباب الأول

البيتكوين والتكنولوجيا

بداية القصة، وتعريف البيتكوين، وتقنية البلوكشين، وآفاقها

01

01 بداية القصة

في الأول من نوفمبر 2008 أرسل مبرمج حاسوب، باسم مستعار هو «ساتوشي ناكاموتو»، بريدًا إلكترونيًا إلى قائمة بريدية مشفرة، ليعلن أنه أنتج نظامًا نقديًا إلكترونيًا جديدًا، يعمل بشكل كامل كنظام «نظير إلى نظير» (Peer to Peer)، دون حاجة لوجود طرف ثالث موثوق به.

وفي أكتوبر 2009 باعت إحدى بورصات تداول العملات الرقمية 5,050 بيتكوين لقاء 5.02 دولار، بسعر دولار واحد مقابل 1,006 بيتكوين؛ ليتم تسجيل أول عملية شراء بيتكوين بالنقود. وتم احتساب السعر قياسًا لتكلفة الكهرباء اللازمة لإنتاج البيتكوين.

وفي الثاني والعشرين من مايو 2010 دفع شخص 10,000 بيتكوين لشراء فطيرتي بيتزا بقيمة 25 دولارًا، وكانت هذه أول مرة يُستخدم فيها البيتكوين وسيطًا للتبادل. واستغرقت هذه العملة سبعة أشهر لتنتقل من كونها سلعة سوقية لتصبح وسيطًا للتبادل.

2010

أول استخدام له وسيطًا للتبادل

2009

أول عملية شراء للبيتكوين بالنقود

2008

إعلان النظام النقدي الإلكتروني الجديد

02 ما هو البيتكوين؟

البيتكوين عملة رقمية مؤمنة عن طريق التشفير، يجري التعامل بها خارج ولاية سلطة مركزية. وقد نشأت هذه العملة عام 2009 على يد شخص غامض أطلق على نفسه اسم

«ساتوشي ناكاموتو»، وطُرحت أساسًا كي تُستخدم في عمليات الدفع التي لا تخضع لرقابة من جانب الحكومة، أو لرسوم معاملات، أو لتأخير في التحويلات؛ على عكس العملات التقليدية الورقية الإلزامية التي تسيطر عليها الحكومات طباعَةً وضخًا وتضخمًا وقيمة، وليس لمُلاكها أي سلطة عليها.

وقد قدّم **رالف ميركل**، مخترع هيكل بيانات «شجرة ميركل» (Merkle) المستخدم لتسجيل التحويلات في البيتكوين، وصفًا رائعًا للبيتكوين:

«إن البيتكوين هو المثال الأول لشكل جديد من أشكال الحياة؛ إنه يعيش ويتنفس على شبكة الإنترنت. يعيش لأنه يستطيع أن يدفع للأشخاص مقابل إبقائه حيًّا، ويعيش لأنه يقدّم خدمة مفيدة يدفع الناس له كي يقدّمها، ويعيش لأن أي شخص في أي مكان يمكنه تشغيل نسخة من شيفرته، ويعيش لأن جميع النسخ العاملة منه تتحدث باستمرار مع بعضها، ويعيش لأنه إذا تمّ إيجاد نسخة تالفة منه فسيتمّ التخلص منها بسرعة دون ضجة أو فوضى».

رالف ميركل

◆ وحدات البيتكوين

يمكن تقسيم البيتكوين إلى وحدات أصغر:

الوحدة	قيمتها
السنتيكوين	جزء من مئة من البيتكوين
الملي كوين	جزء من ألف من البيتكوين
الميكروكوين	جزء من مليون من البيتكوين
الساتوشي	جزء من مئة مليون من البيتكوين

ويعتقد أن ناكاموتو يسيطر على نحو 980 ألف بيتكوين، أي ما يقرب من 5 في المئة من جميع البيتكوين التي يمكن استخراجها من أي وقت مضى، مما يمنحه صافيًا بقيمة 19.4 مليار دولار في أعلى نقطة بلغت العملة.

◆ المحفظة والعنوان

لكل محفظة بيتكوين عنوان فريد لا نظير له، ويمكن إنشاء العناوين دون أي تكلفة من قبل أي مستخدم. وعنوان البيتكوين ببساطة هو معرّف من 26 إلى 35 رمزًا من الحروف والأرقام أو ربما أكثر، يبدأ بالرقم 1 أو 3، ويمثّل وجهة محتملة لدفع بيتكوين.

وتتوفر مئات المواقع التي تقدّم إمكانية إنشاء محفظة بيتكوين، كما توجد أنواع عديدة من المحافظ، سواء الرقمية أو الحقيقية (الهاردوير)، ويختلف مستوى الحماية والأمان باختلاف نوع المحفظة أو المنصة التي تستخدمها؛ فكما توجد محفظة إلكترونية قوية، توجد في المقابل محافظ يسهل على المخترقين الوصول إليها وسرقة ما لديك من عملات¹.

◆ العملة المشفرة

العملة المشفرة هي عملة رقمية مصممة للعمل وسيلةً للتبادل، تقوم على أساس التشفير لتأمين المعاملات والتحقق منها، وكذلك للتحكم في إنشاء وحدات جديدة لعملة مشفرة معينة. وتُعدّ العملات المشفرة إدخالات محدودة في قاعدة البيانات، ولا يمكن لأحد تغييرها ما لم يتم استيفاء شروط معينة.

والبيتكوين وغيرها من العملات الرقمية في الأصل لم تُخترع هدفًا للاستثمار في حدّ ذاتها، وفي الغالب لم يتوقع مخترعها تهافت العالم من أجل الاستثمار فيها، وإنما تم ابتكارها وسيلةً لتيسير المعاملات المالية وتأمينها بعيدًا عن الرقابة والسيطرة الحكومية.

«في شبكة لامركزية مثل Bitcoin يحتاج كل مشارك إلى القيام بهذه المهمة، ويتم ذلك عبر Blockchain، أي دفتر الأستاذ العام لجميع المعاملات التي حدثت داخل الشبكة، وهو متاح للجميع؛ لذلك يمكن لأي شخص في الشبكة رؤية رصيد كل حساب. كل معاملة عبارة عن ملف يتكوّن من المفاتيح العامة للمرسل والمستلم، وتحتاج المعاملة إلى توقيع المرسل بمفتاحه الخاص، وفي النهاية يتم بثّ المعاملة في الشبكة، ولكن يجب تأكيدها أولاً.

ضمن شبكة العملات المشفرة، يمكن للمعدّنين فقط تأكيد المعاملات عن طريق حلّ لغز التشفير، ويأخذون المعاملات ويضعونها على أنها شرعية وينشرونها عبر الشبكة، بعد ذلك تضيفها كل عقدة في الشبكة إلى قاعدة بياناتها، وبمجرد تأكيد المعاملة تصبح غير قابلة للتزوير ولا رجعة فيها، ويتلقى عامل التعدين مكافأة بالإضافة إلى رسوم المعاملة.

وبشكل أساسي تعتمد أي شبكة عملة على الإجماع المطلق لجميع المشاركين فيما يتعلق بشرعية الأرصدة والمعاملات، وإذا اختلفت عُقد الشبكة على توازن واحد، فينكسر النظام بشكل أساسي. ومع ذلك هناك الكثير من القواعد المصمّمة مسبقاً والمبرمجة في الشبكة التي تمنع حدوث ذلك، وشقّيت العملات المشفرة بهذا الاسم لأن عملية حفظ الإجماع مضمونة بتشفير قوي»².

◆ عملة بلا أثر فيزيائي

تشبه عملة البيتكوين إلى حدّ كبير العملات الورقية المتداولة في الأسواق لإمكانية استعمالها في عمليات التداول من بيع وشراء للمنتجات، ولكنها تختلف عن العملات الورقية في عدم احتوائها على أي أثر فيزيائي؛ فهي غير مطبوعة على ورق أو مسكوكة على معدن، ولكونها عبارة عن عملة رقمية يتم تداولها عبر الإنترنت فقط فهي كالسّمك في الماء لا يمكن

الخروج منه. فكذلك البيتكوين في بحر الإنترنت يتنفس فقط، ولا يمكن له الخروج منه، وهي عملة لها قيمتها السوقية، والبيتكوين محميّ بحماية مشفرة لا يمكن التعزّف على الأشخاص الذين يتداولونه، فهي **عملة آمنة** لا يمكن قرصنتها، ولا يمكن التلاعب بها من قبل الأفراد أو المنظمات أو حتى من الحكومات³.

يتم الحصول على البيتكوين وبيعه واستخدامه في عمليات الشراء والبيع عن طريق الإنترنت، والأكثر أنه يمكن شراؤه وبيعه باستخدام أموال تقليدية، كما أنه ليس له مراكز جغرافية محددة وموجودة لشرائه، بل يتم شراؤه عبر مواقع محددة على الإنترنت.

والأكثر من ذلك أن الدخول إلى عالمه ليس عملية معقّدة، ولا يستغرق سوى 15 دقيقة وفق ما تشير إليه المواقع المعنية بشرائه وبيعه؛ إذ يحتاج الشخص فقط إلى إنشاء محفظة إلكترونية من خلال تلك المواقع، وكتابة رقم بطاقته الائتمانية وهاتفه وتاريخ ميلاده، وبعدها تصله رسالة على الهاتف الجوال تتضمن شفرة من أربعة أرقام، ليصبح العالم المالي كله أمام الكيبورد، إما في جهازك الكمبيوتر أو جهازك المحمول.

◆ قفزات الأسعار

لقد حطّمت البيتكوين حاجز الـ 40 ألف دولار، وهو مستوى قياسي تصله العملة الرقمية لأول مرة في تاريخها؛ إذ وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 40,188 دولارًا، أرقام لم تشهد أي عملة سابقة مثلها.

1 تريليون

دولار القيمة الإجمالية لسوق
العملات المشفرة

400%+

خلال الأشهر الـ 12 الماضية

30%+

منذ بداية عام 2021

وارتفعت قيمة العملة المشفرة بنسبة تزيد عن 30 في المئة منذ بداية عام 2021، كما ارتفعت في الأشهر الاثني عشر الماضية بنسبة وصلت إلى 400 في المئة؛ وهذه نسب حقيقية لم نرها إلا في الأحلام، ولكنها واقع. وبعد هذه القفزة الكبيرة لم يعد خبراء الاقتصاد يستبعدون أن تصل البيتكوين إلى 100 أو 150 ألف دولار، ولم لا 200 ألف دولار، خلال الخمس إلى العشر سنوات المقبلة. وقال موقع «سي إن بي سي» الأمريكي إن الارتفاع الصاروخي ساعد على رفع القيمة الإجمالية لسوق العملات المشفرة بالكامل فوق تريليون دولار لأول مرة.

ويسمح بيتكوين للأشخاص بإرسال واستلام الدفعات مباشرة إلى بعضهم البعض دون الحاجة إلى وجود مؤسسة دفع، وهو يحتفظ بسجل هذه المعاملات في دفتر أستاذ عام يسمى «بلوكتشين»، يقوم عملياً بما يفعله البنك، بسعر أقلّ تكلفة وأسرع بكثير.

وبعض الشركات الرائدة في العالم، من أمثال آي بي إم، وبنك أوف أمريكا، وماستركارد، وجيه بي مورغان، تحصل على براءة اختراع الحلول القائمة على الحل المفتوح المصدر لبيتكوين وبلوكتشين، وتستعدّ الشركات الناشئة الجديدة لاستنساخ خصائصها لإنشاء حلولها الخاصة.

♦ سلاح ضدّ نظام عملة «فيات»

يُعتبر البيتكوين أيضاً سلاحاً مالياً ضدّ نظام عملة فيات صديق التضخم. وعملة فيات (Fiat Currency) نقد إلزامي، هو المال الورقي الذي أعلنته الحكومات ليكون عملة قانونية، وهو العملات الورقية، ويمكن تداول هذه العملة مع عملات أجنبية أخرى في سوق الصرف الأجنبي، وبذلك يكون للعملة قيمة بالنسبة لغيرها من العملات الأخرى. واشتُقّ هذا المصطلح من كلمة «فيات» اللاتينية بمعنى «يجب أن يتم».

لقد قدّم ناكاموتو (مؤسس عملة البيتكوين) الحدّ الأقصى للإمدادات: 21 مليون بيتكوين. إن العرض المحدود يجعل البيتكوين أكثر ندرة من الذهب، وهو السبب الذي يجعل المضاربين يشترون ويبيعون العملة الرقمية في الأسواق المفتوحة مثل أي أداة مالية أخرى.

«ويمكن فهم البيتكوين على أنه برمجيات موزّعة تسمح بنقل القيمة الاقتصادية باستخدام عملة محمية من التضخم غير المتوقع، دون الاعتماد على طرف ثالث موثوق. بعبارات أخرى، يُجري البيتكوين وظائف البنك المركزي الحديث بشكل آلي، ويجعلها قابلة للتنبؤ، ويصعب عملياً من مهمة تغييرها، وذلك عن طريق برمجتها في شيفرات لا مركزية موزّعة على آلاف من أعضاء الشبكة، بحيث لا يمكن لأي منهم تغيير الشيفرة دون موافقة البقية»⁴.

الهوامش

1. انظر الموقع الإلكتروني: fx1fx.com (بتصرف).
2. المرجع السابق: fx1fx.com.
3. انظر الموقع الإلكتروني: skynewsarabia.com/business/1405599 (بتصرف).
4. انظر: معيار البيتكوين، سيف الدين عقّوص، تقديم نسيم نقولا طالب، صدرت النسخة العربية بدعم من BITFURY.

03 شرح البيتكوين وتقنية البلوكشين

يصعب على أي شخص معرفة فكرة عمل البيتكوين مهما قرأ عن شرح البيتكوين دون استيعاب مفهوم **البلوكشين**؛ وذلك أن تكنولوجيا البلوكشين هي الأساس لعملة البيتكوين وغيرها من العملات الرقمية.

تُعرّف البلوكشين بأنها قاعدة البيانات الأساسية التي تحمل سجلات البيتكوين، والمصطلح يعني حرفيًا «سلسلة الكتل»؛ فالكتل هي وحدات المعلومات، والسلسلة هي قاعدة البيانات. وتتكوّن «الكتل» الموجودة في البلوكشين من أجزاء رقمية من المعلومات، وعلى وجه التحديد وفق ثلاث خطوات تالية:

3 بصمة الكتلة

تخزّن المعلومات التي تميّزها عن الكتل الأخرى باستخدام رموز فريدة.

2 هوية المشاركين

تخزّن معلومات حول من يشارك في المعاملات بتوقيع رقمي يشبه اسم المستخدم، بدلاً من الاسم الفعلي.

1 بيانات المعاملة

تخزّن الكتل معلومات حول المعاملات مثل التاريخ والوقت والمبلغ بالدولار للعملية.

فتقنية «البلوك تشين» عبارة عن سجلّ لا مركزي لكل العمليات التي تحدث بين كل طرف من أطراف الشبكة، وباستخدام هذه التقنية يستطيع المشاركون تأكيد العمليات دون الحاجة إلى سلطة مركزية لتصديق البيانات.

04 أحلام إلكترونية

إن تقنية «البلوك تشين» لديها القدرة على خفض التكاليف والقضاء على الكثير من الإهدار؛ بما أن السجل عام وموزّع يجعل مهمات التدقيق على المعاملات أسرع وأسهل.

«البلوك تشين سيدخل في مختلف المجالات من القطاع الحكومي إلى السلع الاستهلاكية، والبلوك تشين يمكن تطبيقها على أي قطاع يتطلب شكلاً من أشكال السجل التاريخي أو سجل تدقيق أو عقدًا، وتشمل هذه القطاعات: الحكومية والقطاع المصرفي والقطاع الأكاديمي والشركات الناشئة والتعليم والصحة والسياسة والقانون والفيديو والعملات الرقمية والبنوك والعقارات، وغيرها من المجالات التي من المتوقع تأثرها بشكل مباشر بتقنية البلوك تشين.

وتوفّر تقنية البلوك تشين أيضًا ضمان جودة المنتجات وسلامتها من خلال تسهيل وتعبّ المنتجات والمواد المستخدمة في الوقت الآني؛ فمثلاً لنفترض أن شركة تصنيع للسيارات تستفيد من نظام مراقبة الجودة يعتمد على البلوك تشين، يتضمّن مورّدي قطع الغيار أو مصنّعي التجميع الجزئي، وشركة لمراقبة الجودة، وهيئة تنظيمية عامة مثل الهيئة الوطنية لسلامة الطرق السريعة، عندئذ ستتمكن من سحب الأجزاء التي اكتُشفت فيها عيوب بصورة أسرع وأكثر فعالية»¹.

وتوقّع تقرير لبنك السيليكون فالي في الولايات المتحدة الأمريكية أن يبلغ استخدام تقنية «البلوك تشين» في القطاع البنكي وأسواق المال مرحلة النضج عام 2025، وأضاف التقرير أن هذه التقنية تسير بخطوات متسارعة بعد أن بدأت البنوك تستوعب الإمكانيات المتاحة من خلالها.

«وتلعب تقنية البلوك تشين دورًا مركزيًا في تحوّل القطاع المصرفي وتبسيط العمليات المصرفية، وتبسيط عمليات تحويل الأموال إلكترونياً بتقليل التكلفة والارتفاع بمستوى الكفاءة والأمن وتحسين تجربة العملاء عمومًا؛ فالمزايا المتضمنة فيها مسبقًا، مثل إدارة الهوية وتشفير البيانات، تجعلها خيارًا مثاليًا لمتطلبات القطاع المصرفي ومتطلبات الامتثال للنظم المرعية»².

◆ دبي: أول محكمة في العالم تعتمد البلوك تشين

«انطلاقاً من الرؤية الطموحة لقيادتنا الرشيدة شرعت دبي الذكية في تحويل دبي إلى مدينة ذكية متكاملة يتم فيها تقديم جميع الخدمات بطريقة رقمية، وقد احتلت الإمارة مكاناً رائداً على مستوى العالم في تبني التقنيات المتطورة وتكريسها لضمان أمان وراحة وسعادة قاطني وروّار المدينة، ومن أبرز هذه الابتكارات تقنيات البلوك تشين؛ إذ تسعى استراتيجية دبي إلى تنفيذ جميع المعاملات الحكومية عبر تقنية البلوك تشين بحلول 2020.

إن ابتكاراً يمثل هذا المستوى والإمكانات يتطلب مجموعة من القواعد، ومؤسسة تحظى بالصلاحيات الكافية لتوظيفها بالشكل الأمثل، وانطلاقاً من ذلك تتيح لنا الشراكة مع محاكم مركز دبي المالي العالمي التعاون معاً لتطوير محاكم سابقة على مستوى العالم»³.

الدكتورة عائشة بن بشر، المديرية العامة لدبي الذكية

فالتطور والانفجار الرقمي قادم لا محالة ولا عزاء للمتخلفين؛ فقد تصبح حياة الناس اليومية والعملية حياة إلكترونية بالدرجة الأولى، ليست فقط عملتهم الإلكترونية، وليس فقط البيتكوين الذي هو الآخر من الآن بدأ يتطور؛ فبعد الإصدار الأول ظهرت عملة

«إثيريوم» (Ethereum) تحمل الكثير من المزايا فيما يتعلق بالبرمجة والعقود الديناميكية. بل ستصبح كل المعاملات والعلاقات والتبادلات، وإن كنا نفخر بأن العالم صار صغيرًا كقرية صغيرة، فإنه اليوم ازداد صغيرًا بحيث أُلغيت حتى هذه القرية، وكأن الناس يتعاملون وجهًا لوجه مباشرة في التّوّ واللحظة رغم بُعد المسافات.

الهوامش

1. عبد الرحمن الذهبيان، مجلة الأهرام، العدد 215، نوفمبر 2018.
2. أيمن القدومي، نائب المدير العام لشؤون تقنية المعلومات والأمن في بنك الاستثمار العربي الأردني، مجلة الأهرام، العدد 215، نوفمبر 2018.
3. المرجع السابق.

الباب الثاني

البيتكوين في ميزان الاقتصاد

مزاياه ومخاطره، وأثره البيئي، وتعدينه، ومكانته القانونية، وتداوله والاستثمار فيه

05 البيتكوين عملة لا حكومة لها

«يرى البعض بأن البيتكوين فكرة ممتازة؛ فهو يؤدي احتياجات النظام المعقّد، ليس لأنه عملة رقمية مشقّرة، بل بالتحديد لأنه لا مالك له، ولأنه لا تستطيع أي سلطة أن تقرّ مصيره؛ فهو ملك للشعب ولمستخدميه. إنه عملة لا حكومة لها، وهو بهذا يتفوّق على الورق النقدي الحكومي الذي تطبعه الحكومات، وتُلزم الناس قانوناً باستخدامه. أما البيتكوين فلا قانون يصدره، ولا حكومة تتدخل فيه.

إنه كما يقول أهل المعرفة: عملة عضوية، وهي البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي، بل إن البيتكوين يتفوق على النقد الورقي بأنه لا يتأثر بالتضخم، أحد أكبر المشكلات التي تتعرّض لها النقود الورقية. ومن المرجّح أن يحتفظ البيتكوين كنقد على قيمته النقدية وعلى المدى الطويل. البيتكوين هو أحدث تكنولوجيا تؤدي دور النقد، إنه اختراع سحر كل الإمكانيات التكنولوجية بالعصر الرقمي من أجل حلّ مشكلة ما تزال قائمة منذ الوجود البشري، وهي كيفية نقل القيمة الاقتصادية عبر الزمان والمكان»¹.

الهوامش

1. معيار البيتكوين، سيف الدين عقّوص، تقديم نسيم نقولا طالب، صدرت النسخة العربية بدعم من BITFURY، ص 1.

06 مزايا البيتكوين

الحرية في الإرسال

لا قيود في تحويل الأموال عبر العالم؛ لانعدام السلطة المركزية التي تتحكم في حركة العملات الرقمية.

السرية في المعاملات

من أبرز الإيجابيات التي تجعل الناس يقبلون عليه؛ لأنه يحفظ خصوصياتهم ويمنع مراقبة حساباتهم.

الأمن

عملة مشفرة لا يمكن قرصنتها، ولا يتلاعب بها الأفراد أو المنظمات أو حتى الحكومات.

السرعة والرسوم القليلة

التحويل يتم «من اللد لللد» دون وسيط يفرض إجراءاته أو يقتطع رسوم التحويل.

مخاطر أقل للتجار

معاملات البيتكوين لا يمكن عكسها ولا تحمل معلومات شخصية، فتحمي التجار من خسائر الاحتيال.

الحرية في الدفع

يمكنك إرسال الأموال والحصول عليها في أي مكان من العالم وفي أي وقت؛ فأنت الذي تتحكم في أموالك.

◆ عملة موحدة للعالم بأسره

تتميز عملة البيتكوين بسرعة تنقلها بين المحافظ، ولكونها عملة غير مركزية فإن عمليات التحويل تتم عن طريق «اللد لللد» بدون وجود أي وسيط يفرض إجراءاته، أو يقوم باقتطاع رسوم التحويل. ولكون عملة البيتكوين عملة غير مركزية، بمعنى أنها غير تابعة لأي منطقة، فإنها تُعتبر كعملة موحدة للعالم بأسره.

ومما زاد من قيمتها السوقية قبول الشركات العالمية والاعتراف بها، كشركة مايكروسوفت وأبل وغيرها من الشركات العالمية؛ فقد ارتفعت عملة البيتكوين نحو 60 بالمئة منذ بداية

العام الحالي، لتبلغ أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 58,354 دولارًا، إذ تبنتها شركات رئيسية مثل تسلا وماستركارد العملات المشفرة. ويرى المحللون أن «الرغبة في المخاطرة» في شراء البيتكوين «لا تزال ثابتة»، مرجّحين «تسجيل مزيد من المستويات غير المسبوقة في ضوء ديناميكية الأسعار».

وبدأت هذه الطفرة بإطلاق شركة المدفوعات الإلكترونية العملاقة «باي بال» (PayPal) خدمة الشراء والبيع والدفع بالعملات المشفرة.

♦ من سلعة سوقية إلى وسيط للتبادل

أصبح البيتكوين يُباع في بورصة تداول العملات الرقمية، وتم تسجيل أول عملية شراء البيتكوين بالنقد، وتم احتساب السعر قياسًا لتكلفة الكهرباء اللازمة لإنتاج البيتكوين، وبالتالي أصبح البيتكوين سلعة سوقية لها سعر محدد، ثم بعد ذلك تم استخدام البيتكوين لشراء السلع، فانتقل من كونه سلعة سوقية إلى كونه وسيطًا للتبادل.

ومنذ ذلك الوقت نمت شبكة البيتكوين من حيث عدد المستخدمين والتحويلات، وأصبح للبيتكوين تقنية اجتازت اختبار السوق، والكثير يستخدمونها لأغراض وبيع في العالم الواقعي، أضاف إلى ذلك أن سعر صرف البيتكوين أصبح يُعرض بانتظام على التلفاز، وفي الصحف، وعلى مواقع الإنترنت، جنبًا إلى جنب مع العملات العالمية المشهورة.

وباستخدام البيتكوين يمكن للتجار القيام بأعمال تجارية، حيث تكون معدلات الجريمة ومعدلات الاحتيال منخفضة؛ هذا لأنه من الصعب للغاية خداع أي شخص في البيتكوين بسبب دفتر الأستاذ العام «البلوك تشين»، والمعروف باسم سلسلة الكتل¹.

والمثقالون يقولون بأن البيتكوين يعمل منذ ظهوره بدون فشل خلال السنوات التسع الماضية، وإذا استمر في العمل على هذا النحو في التسعين السنة القادمة، فإنه سيمثل

حلًا مقنعًا لمشكلة النقد، مانحًا الأفراد ميزة السيادة على نقودهم؛ وذلك لأنه مقاوم للتضخم غير المتوقع، كما أنه قابل للبيع بشكل كبير على صعيد المكان والزمان.

الهوامش

1. انظر موقع: easytradeweb.com.

07 مخاطر البيتكوين وعيوبه

ينطوي التداول في أية سوق على العديد من المخاطر، إلا أن لتداول البيتكوين مزالق يجب مراعاتها:

1 التقلّبات: قد ينتج عن التحركات الحادة والمفاجئة في أسعار البيتكوين خسارة المئات، إن لم يكن الآلاف، من الدولارات في لمح البصر.

2 شيوع استخدام العملة: في حين تصاعدت شعبية البيتكوين واستخدامها خلال الآونة الأخيرة، إلا أن معظم الشركات والمستهلكين لا يزالون يتجنبون استخدام العملة بشكل جدي.

3 عدم ضمان التحويلات: لا توجد طريقة مثالية لمنع الخطأ البشري أو الأعطاب التقنية، ولا توجد هناك أنظمة يمكنها أن تعوّضك في حال الخسارة.

4 المستقبل الغامض للعملة: من المقرر أن تصبح العملات الافتراضية محط أنظار الحكومات والبنوك المركزية على مدى السنوات القليلة المقبلة، ويمكن أن تؤدي التنظيمات الجديدة إلى تقويض الفوائد التي تميّزها عن العملات الورقية.

قلة الوعي والإدراك بهذه العملة: الحقيقة أن الكثير من الناس لا يزالون غير مدركين للعملات الرقمية والبيتكوين، فيجب أن يتعلّم الناس حول عملة البيتكوين ليكونوا قادرين على تطبيقه على حياتهم¹.

♦ لا يزال البيتكوين في مرحلة التطوير

«لا يزال البيتكوين في مرحلته الأولى مع ميزات غير مكتملة وهي قيد التطوير، ولجعل العملة الرقمية أكثر أمانًا وإمكانية الوصول إليها، يتم تطوير ميزات وأدوات وخدمات جديدة حاليًا، وعملة البيتكوين يظهر عليها بعض النموّ قبل أن تصل إلى إمكاناتها الكاملة والنهائية؛ وذلك لأن البيتكوين بدأت للتوّ، وهي بحاجة إلى حلّ مشكلاتها تمامًا مثل الطريقة التي ستحتاج إليها أي عملة في مرحلتها الأولى»².

الهوامش

1. انظر موقع: easytradeweb.com.

2. المرجع السابق.

08 البيتكوين ملوّث للبيئة

من الغريب أن خلق عملة بيتكوين يحتاج إلى طاقة كهربائية تتفوّق على الطاقة الكهربائية التي تستهلكها بعض الدول سنويًا؛ فالقيام بتعدين «بيتكوين» يستهلك كهرباء سنويًا أكثر من دولة الأرجنتين بأكملها، وفقًا لتحليل أجرته جامعة «كمبردج».

ويحتاج «تعدين» العملات المشفرة للطاقة بشكل كبير، ويتضمّن عمليات حسابية ضخمة عبر الكمبيوتر للتحقق من المعاملات، وفقًا لـ «هيئة الإذاعة البريطانية» (بي بي سي). ويقول

باحثون من «كمبردج» إن هذه العملية تستهلك نحو 121.36 تيراواط ساعي في السنة، ومن غير المرجح أن تنخفض هذه الأرقام ما لم تنخفض قيمة العملة.

الجهة	الاستهلاك السنوي للكهرباء
تعدين البيتكوين	121.36 تيراواط ساعي
الأرجنتين	121 تيراواط ساعي
الإمارات العربية المتحدة	113.20 تيراواط ساعي
هولندا	108.8 تيراواط ساعي

ويقول النقاد إن قرار شركة «تسلا» للسيارات الكهربائية بالاستثمار بكثافة في «بيتكوين» يقوّض صورتها البيئية. ووصلت قيمة العملة إلى مستوى قياسي بلغ 48 ألف دولار (34,820 جنيه إسترليني) هذا الأسبوع، بعد إعلان «تسلا» أنها اشترت نحو 1.5 مليار دولار من «بيتكوين» وخضّطت لقبولها كدفعة في المستقبل. وقال راوخن: «من خلال التصميم نرى حقاً أن (بيتكوين) تستهلك هذا القدر من الكهرباء... هذا ليس شيئاً سيتغير في المستقبل، ما لم ينخفض سعر العملة بشكل كبير».

ومن أجل «تعدين بيتكوين» يتم توصيل أجهزة الكمبيوتر، غالباً ما تكون متخصصة، بشبكة العملة المشفرة، وتقوم هذه الأجهزة بوظيفة التحقق من المعاملات التي يقوم بها الأشخاص الذين يرسلون أو يتلقّون «بيتكوين»... ولزيادة الأرباح غالباً ما يربط الأشخاص عددًا كبيراً من المعدّنين بالشبكة، وهذا يستهلك الكثير من الكهرباء؛ لأن أجهزة الكمبيوتر تعمل بشكل أو بآخر باستمرار لإكمال العملية.

«(بيتكوين) هي حرفيًا مضادة للفعالية... لذا فإن أجهزة التعدين الأكثر كفاءة لن تساعد، بل ستتنافس فقط مع أجهزة التعدين الفعالة الأخرى. هذا يعني أن استخدام (بيتكوين) للطاقة، وبالتالي إنتاجها لثاني أكسيد الكربون، يتحوّل فقط إلى الخارج، إنه لأمر سيئ للغاية أن يتم إهدار كل هذه الطاقة على هذه العملة».

ديفيد جيرارد، مؤلف كتاب «أتاك أوف ذا 50 فوت بلوكشين»

09 أفضل دول العالم في تعدين العملات المشفرة

تتفاوت الدول في ملائمتها لتعدين العملات المشفرة بحسب جملة من العوامل، أبرزها: مؤشر قانون الملكية، وتكلفة الكهرباء التجارية، وسرعة الإنترنت، ومتوسط درجة الحرارة الذي يساعد على تبريد معدّات التعدين الرقمية¹.

سويسرا

المركز الأول إذا حُفّضت تكلفة الطاقة

بالتعاون مع اليابان ومالطا، تُعدّ سويسرا واحدة من الدول التي لديها أفضل السياسات لرؤاد الأعمال المشفّرة، ومعظم مؤشراتها مثالية تقريبًا.

5.50°

متوسط الحرارة

38.85

ميغابت/ث (التاسع عالميًا)

0.21\$

للكيلوواط ساعة

87

مؤشر قانون الملكية 2020

إستونيا

الأكثر صداقة للعملات اللامركزية

أنشأت نظامًا بيئيًا حكوميًا بالكامل عبر الإنترنت، ومبادرة الحكومة الإلكترونية فيها لا تستهدف المواطنين فحسب، بل تستهدف أيضًا رواد الأعمال الدوليين، من خلال قوانين وسياسات تعزز الأمن القانوني والملكي لرواد الأعمال.

5.10°

متوسط الحرارة

31.55

ميغابت/ث (المرتبة 18)

0.17\$

للكيلوواط ساعة

83

مؤشر قانون الملكية 2020

لاتفيا

المركز العاشر

يحتلّ هذا البلد الجميل الواقع في شمال شرق أوروبا المركز العاشر؛ لأنه يحافظ على معيار متوازن بين عوامل القياس.

5.65°

متوسط الحرارة

32.74

ميغابت/ث (المرتبة 16)

0.18\$

للكيلوواط ساعة

72

مؤشر قانون الملكية 2020

جورجيا

المركز الثامن

من أكثر الدول صديقة لتكنولوجيا التشفير والبلوكشين، وأبرز ما يقودها إلى هذا المركز تكلفة الطاقة الكهربائية المنخفضة.

5.80°

متوسط الحرارة

7.14

ميغابت/ث (المرتبة 88)

0.06\$

للكيلوواط ساعة

69

مؤشر قانون الملكية 2020

الهوامش

1. انظر الموقع الإلكتروني: borsaforex.com.

10 البيتكوين قانونيًا وبورصات تداوله

♦ هل يمكن اعتبار البيتكوين مالا قانونيًا؟

اكتسب البيتكوين شعبية بين الناس بسرعة تفوق التصوّر، لقد بدأ الناس في جميع أنحاء العالم بالحديث عن البيتكوين، وبفضل العديد من الشركات الناشئة الجديدة يستطيع حتى الأفراد غير التقنيين شراء البيتكوين في أيامنا هذه. ومعظم بورصات التداول تقبل المال عن طريق التحويل البنكي، وأفضل شيء إمكانية استخدامها من أي مكان في العالم (طالما أن البيتكوين قانونية في بلدك).

◆ بورصات التداول بالبيتكوين حول العالم

البورصة	ما تتميز به
Bittrex	من أهم البورصات في هذا المجال، وتقع في الولايات الأمريكية.
Binance	رغم أنها تقع في الصين، إلا أنها من أهم البورصات العالمية في البيتكوين.
Poloniex	لا شيء يتفوق عليها في حجم التداول والعملات المدعومة والثقة، ويمكن إيداع أي عملة مشفرة أو USDT وبدء التداول.
Kraken	من أكبر بورصات البيتكوين في الولايات المتحدة (سان فرانسيسكو)، وتدعم الدولار الأمريكي والكندي والين واليورو وعملات مشفرة عديدة.
Bitstamp	تتميز بتقديم تطبيق iOS وAndroid للتداول من الهاتف الذكي.
Gemini	مقرها نيويورك، وتعمل في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا.
OKCoin	بورصة صينية تتيح التداول بالدولار الأمريكي، بدعم كبير وواجهة سهلة الاستخدام.
Coinbase	من أشهر البورصات في الولايات المتحدة، بواجهة أنيقة وتطبيقات للهاتف لشراء البيتكوين والإيثريوم.

تحذير



لا تستخدم أبدًا من هذه البورصات كمحفظة لتخزين البيتكوين؛ إنها جيدة للتداول، لكن ليس لتخزين رصيدك من البيتكوين.

◆ موقف الدول من البيتكوين

دول تسمح بتداوله

الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، المكسيك،
نيكاراغوا، كوستاريكا، قيرغيزستان، قبرص،
الإمارات، إسرائيل، اليابان، سويسرا، مالطا.

دول تحظر استخدامه (اعتبارًا من

يوليو 2018)

الجزائر، بوليفيا، الإكوادور، بنغلاديش، نيبال،
كمبوديا، إندونيسيا، باكستان، الصين،
آيسلندا.

أما البلدان التي لا تنظم عمل البيتكوين فهي كل البلدان الباقية. وتُعتبر البلدان التي تسمح بتداول البيتكوين هي تلك التي تكون فيها الأنظمة أكثر تقدّمًا من الدول الأخرى، ومع ذلك فإن معظم البلدان تقع بين التشريع وعدم التنظيم؛ لأنه وعلى الرغم من سماح استخدام البيتكوين، لا توجد أي مبادئ توجيهية حقيقية لهذا التداول.

ووفقًا للبنك المركزي الأوروبي، لا تنطبق قوانين القطاع المالي التقليدي على بيتكوين لأنه لا ينطوي على جهات فاعلة مالية تقليدية، غير أن آخرين في الاتحاد الأوروبي ذكروا أن القواعد الحالية يمكن توسيعها لتشمل بيتكوين وشركات بيتكوين. ويصنّف البنك المركزي الأوروبي بيتكوين كعملة افتراضية لا مركزية قابلة للتحويل، وفي يوليو 2014 نصحت السلطة المصرفية الأوروبية البنوك الأوروبية بعدم التعامل بشكل افتراضي بعملات مثل بيتكوين حتى يتم وضع نظام تنظيمي.

وأعلنت السلطات الكندية عن موافقتها على إطلاق أول صندوق استثماري لعملة «البيتكوين» في العالم؛ إذ أكدت لجنة الأوراق المالية في أونتاريو التي تشرف على بورصة تورونتو أنها منحت موافقة على إطلاق صندوق المؤشرات المتداولة الذي اقترحه شركة «بربوس إنفستمنتس إنك»، مما سيزيد من فرص المستثمرين للوصول إلى العملة الرقمية المزدهرة.

وفي مملكة البحرين تم إطلاق منصة العملات الرقمية «كوين مينا» (CoinMena) رسميًا، وتسهّل المنصة إيداع وتداول وسحب العملات الرقمية بالعملية المحلية، وتستهدف كافة المستثمرين والأفراد والمؤسسات على حدّ سواء، وتقدّم المنصة خمس عملات رقمية رئيسية هي: البيتكوين، والإيثريوم، والريل، واللايتكوين، والبيتكوين كاش. كما توفّر لعملائها تداولًا مباشرًا (OTC) للطلبات الكبيرة، مع مدير علاقات مخصّص سيقوم بمتابعة عملية التداول أولاً بأول.

والجدير بالذكر أن مصرف البحرين المركزي قد منح ترخيصًا بعد تلبية جميع المتطلبات التشغيلية والفنية والأمنية التي حدّدها، و«كوين مينا» منصة متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومعتمدة من قبل مكتب دار المراجعة الشرعية.

11 الاستثمار في العملات المشفرة

لا يخفى بأن هذه العملات المشفرة هي استثمارات عالية المخاطر، ويعتقد الكثير من الناس أن العملات المشفرة فرصة استثمارية، والبيتكوين قفز قفزات مكوكية؛ ففي العام الماضي فقط بلغت قيمة البيتكوين 23,000 دولار، وتجاوز سعر البيتكوين الواحد 32,000 دولار، كما سجّل إيثريوم (Ethereum)، وهي ثاني أكثر العملات المشفرة قيمة، أسرع ارتفاع للعملة الرقمية على الإطلاق؛ منذ مايو 2016 ارتفعت قيمته بنسبة لا تقل عن 2700 بالمئة. وعندما يتعلق الأمر بجميع العملات المشفرة مجتمعة، فقد ارتفعت قيمتها السوقية بأكثر من 10,000% منذ منتصف عام 2013؛ أرقام ما كان العقل يتخيّلها في يوم من الأيام.

ومع كونها عملات عالية المخاطر فكذلك قيمها السوقية ليست مستقرة، علاوة على ذلك فهي غير منظّمة جزئيًا، وهناك دائمًا خطر حظرها، ومن المحتمل أن تتعرّض أي بورصة عملة مشفرة للاختراق. وإذا قرّرت الاستثمار في العملات المشفرة، فمن الواضح أن البيتكوين لا تزال هي المهيمنة، ومع ذلك في عام 2017 انخفضت حصتها في سوق العملات المشفرة بشكل كبير من 90% إلى 40% فقط¹.

وفي بورصة Binance، أكبر منصة تبادل للعملات المشفرة في العالم، صعدت بيتكوين إلى مستوى 34,102 دولار، وهذا السعر هو الأعلى الذي حققه العملة المشفرة في تاريخها، في وقت ارتفع فيه الطلب على باقي العملات الافتراضية التي يرى فيها متعاملون سريعة الأرباح. ووفقًا لموقع CoinMarketCap الذي يقوم بحساب متوسط السعر لأكثر من 20 بورصة، ارتفعت عملة بيتكوين بنسبة 16.56% لتصل إلى 34,193 دولارًا، وفي يوم 30 ديسمبر سجّلت عملة بيتكوين مستويات قياسية أيضًا حيث بلغت قيمتها 28,579 دولارًا خلال التداولات.

ويأتي الارتفاع مع تراجع شهية الاستثمار في الصناديق المقوّمة بالدولار الأمريكي وبقية العملات الرئيسية حول العالم، وبدرجة أقل في الصناديق المقوّمة بالذهب، وتزايد المخاطر نحو الاستثمارات عالية العوائد المالية، وتُعتبر العملات الافتراضية في الوقت الحالي، إلى جانب أسواق السندات والأسهم، من الاستثمارات ذات الطلب المرتفع حول العالم، مع تصاعد الآمال بانتهاء التبعات الاقتصادية والمالية السلبية لجائحة كورونا بحلول الربع الأول 2021.

الهوامش

1. انظر الموقع الإلكتروني: fx1fx.com (بتصرف).

12 الفروقات بين البيتكوين والعملات التقليدية

ظهر تداول العملات الإلكترونية في مختلف دول العالم، ومن أشهرها عملة البيتكوين، وهي عملة إلكترونية يتم تداولها عبر الإنترنت دون وجود مادي محسوس لها، وهي تفتقر عن العملات التقليدية بما يلي:

- 1 هي عملة افتراضية وليست شيئاً عينيّاً.
- 2 ليس لها هيئة منظمّة تُصدرها.
- 3 غير مدعومة بغطاء ذهبي أو بقانون من الدولة، وإنما قوّتها من قوة المتعاملين بها؛ فأساس وجودها ثقة الناس بها.
- 4 يتم تداولها عن طريق عملية برمجة وحلّ خوارزميات رياضية من خلال عنوان رقمي لها، مربوط بمحفظة إلكترونية.

♦ البيتكوين والدولار

عند السؤال عن مدى اختلاف البيتكوين عن الدولار، سيخبرك معظم الناس أن السبب هو أن البيتكوين غير مدعوم بأي شيء. هذا ليس صحيحاً تماماً؛ حيث إن البيتكوين ليس لديه أي شيء مادي يدعمه، وكذلك الأمر بالنسبة للدولار. فمن الناحية التاريخية كانت معظم العملات مدعومة بسلعة، عادة ما تكون سلعة ذهبية أو فضية، وحتى عام 1971 تم إلغاء الغطاء الذهبي للعملات، وأصبحت العملات مجرد قصاصات ورق غير مدعومة بالذهب، تُصدرها الحكومات وتفرضها قوانينها، فاستجاب التعامل بها بين الناس.

ومعظم دول العالم تسمح بتداول البيتكوين دون الاعتراف به رسميًا، باستثناء ألمانيا التي اعترفت به بشكل رسمي كعملة مقبولة. ومن بين الأسباب والدوافع لإصدار هذه العملة: كسر احتكار حكومات الدول إصدار العملات والتحكم بها؛ ولهذا فإن شبكة البيتكوين مفتوحة وتُدار من قبل الذين يتعاملون بها، ويستطيع أي شخص أن يعدّل على نظامها إذا استطاع الوصول إلى نظامها الداخلي من خلال شبكات الإنترنت.

الباب الثالث

البيتكوين في ميزان الشريعة



مفهوم المال، ووظيفة النقد، وآراء العلماء والهيئات، والخلاصة والرأي المختار

هل يمكن اعتبار البيتكوين عملة شرعية؟ 13

للمال في الإسلام مكانة مهمة في حياة الفرد والجماعة، ومعرفة المال وصفاته أمر هام؛ لأنه بذلك تتحدد أحكام التعامل به، وما يجوز ولا يجوز فيه، وما يترتب فيه من أحكام شرعية كأحكام الزكاة والربا والسرقة ونحو ذلك. فما هو المال؟ وما هي مقوماته الشرعية؟

♦ المال في اللغة

جاء في «المصباح»: المال في مشتق من (مول)، والمال معروف ويُذَكَّر ويؤنث، وهو المال وهي المال، ويقال: مال الرجل يمال مَالاً إذا كثر ماله فهو مال، وامرأة مالة، وتموّل: اتخذ مَالاً، وموِّله غيره. وقال الزهري: تموّل مَالاً: اتخذهُ قُنِيَةً. فقول الفقهاء: ما يُتموّل، أي يُعدّ مَالاً في العرف¹. وفي «القاموس»: المال ما ملكته من كل شيء². وفي «اللسان»: المال معروف، ما ملكته من جميع الأشياء³.

ومن كلام العرب: أن كل ما تملك وتموّل فهو مال. وقال أبو عمر: «وهذا أبين من أن يحتاج إليه إلى استشهاد؛ لأن العلم محيط، واللسان شاهد في أن ما تملك وتموّل يسمّى مَالاً»⁴.

وعرّفه ابن الأثير فقال: «المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة، ثم أُطلق على كل ما يُقتنى ويملك من الأعيان، وأكثر ما أُطلق المال عند العرب على الإبل؛ لأنها كانت أكثر أموالهم»⁵.

◆ المال في الاصطلاح

لم يضع الشرع للمال حقيقة شرعية تحدّد معناه تحديداً دقيقاً، وقد انشغل الفقهاء بوضع تعريف اصطلاحى للمال، وفق اصطلاحين رئيسيين هما: **تعريف للحنفية، وتعريف للجمهور؛** فالحنفية اعتبروا الأعيان مالاً دون المنافع، والجمهور اعتبروا الأعيان والمنافع مالاً.

واتفق الفقهاء على مفهوم المال من حيث الجملة، وإن اختلفت عباراتهم في تعريفه وبيان حقيقته؛ فاعتبروا كل ما فيه نفع مالاً، وما لا نفع فيه فليس بمال، فلا تجوز المعاوضة به.

المالكية: قال الشاطبي: «ما يقع عليه الملك ويستبدّ به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه»⁶. وعرفه القاضي عبد الوهاب: «يقطع في جميع المتمولّات التي تتموّل في العادة ويجوز أخذ الأعواض عنها»⁷.

الشافعية: قال السيوطي: «لا يقع المال إلا على ما له قيمة يُباع بها وتلزم متلفه»⁸. وعرفه الزركشي فقال: «المال ما كان منتفعاً، أي مستعداً لأن يُنتفع به، وهو إما أعيان أو منافع»⁹.

الحنابلة: «ما يُباح نفعه مطلقاً»¹⁰، أي في كل الأحوال، أو يُباح اقتناؤه بلا حاجة. وعرفه ابن قدامة فقال: «هو ما فيه منفعة مباحة لغير ضرورة»¹¹.

الحنفية: خالفوا الجمهور من ناحية اعتبارهم المنافع ليست مالاً، فالمال عندهم هو ما يتموّل ويُدخّر للحاجة. وعقّب ابن نجيم على ذلك بقوله: «هو خاص بالأعيان، فخرج تمليك المنافع»¹². وعرفه السرخسي بقوله: «والمال اسم لما هو مخلوق لإقامة مصالحنا به، ولكن باعتبار صفة التمولّ والادخار»¹³.

وقال السرخسي أيضاً: «إن صفة المالية للشيء إنما تثبت بالتموّل، والتموّل صيانة الشيء وادّخاره لوقت الحاجة، والمنافع لا تبقى وقتين، ولكنها أعراض كما تخرج من حيّز العدم إلى حيّز الوجود تتلاشى، فلا يُتصوّر فيها التموّل، ولهذا لا تُقوّم... وهذا لأن المتقوّم لا يسبق الوجود؛ فإن المعدوم لا يوصف بأنه متقوّم، إذ المعدوم ليس بشيء، وبعد الوجود التّقوّم لا يسبق الإحراز، والإحراز بعد الوجود لا يتحقق فيما لا يبقى وقتين، فكيف يكون متقوّماً»¹⁴. فالحنفية يعتبرون التموّل شرطاً في المالية، والتموّل هو ما يُعدّ مالاً في العرف.

وعرّفه بعضهم بأنه ما يميل إليه الطبع، ويمكن ادّخاره لوقت الحاجة، وقد عبّ صاحب هذا التعريف بقوله: «المالية إنما تثبت بتموّل الناس كافة، أو بتقوّم البعض، والتقوّم يثبت بها وبإباحة الانتفاع له شرعاً؛ فما يكون مباح الانتفاع بدون تموّل الناس لا يكون مالاً كحبة حنطة، وما يكون مالاً بين الناس لا يكون الانتفاع متقوّماً كالخمر». نقل هذا التعريف ابن عابدين في حاشيته، وعلّق عليه بقوله: «وأنه خرج بالادخار المنفعة فهي ملك لا مال؛ لأن الملك ما من شأنه أن يُتصرّف فيه بوصف الاختصاص»¹⁵.

وتعريف آخر للمال هو: «اسم لغير الآدمي، خُلِق لمصالح الآدمي، وأمكن إحرازه والتصرّف فيه على وجه الاختيار»¹⁶. وفي «مجلة الأحكام العدلية»: «المال المتقوّم يُستعمل في معنيين: الأول بمعنى ما يُباح الانتفاع به، والثاني بمعنى المال المحرز؛ فالسّمك في البحر غير متقوّم، وإذا اصطيد صار متقوّماً بالإحراز»¹⁷.

♦ اتجاهاً في تعريف المال

وقد أظهرت التعريفات السابقة اتجاهين: اتجاهاً للأحناف، وآخر للجمهور؛ فمنهم من عرّفه بصفته، ومنهم من عرّفه بوظيفته، ومنهم من عرّفه بحكمه. فالأحناف يرون الأعيان مالاً، ولا يرون المنافع مالاً، ويرون النجس المتقوّم مالاً، ولا يرون غير المتقوّم مالاً،

والجمهور يرون الأعيان والمنافع مآلاً، ولا يرون النجس مآلاً، وهكذا... ولكنهم متفقون أن كل ما يُتموّل ويتعارف الناس على استخدامه مما يُباح شرعاً فإنه يُعتبر مآلاً.

والملاحظ أن الفقهاء لم يلتفتوا أصلاً إلى تعريف المال بوضع حدّ جامع مانع له، بل كانت هذه الكلمة معروفة في أذهان الناس سلفاً، ولعل مرادهم أن يحيلوا مفهوم المال على العرف باعتباره المعوّل عليه فيما لا حدّ له لغة ولا شرعاً.

فالعرف صفة أساسية في اعتبار المال، والمال يتطوّر بتطوّر أعراف الناس؛ ولذلك الفقهاء، كما أشرت، لم يضعوا تعريفاً مانعاً للمال، بل اختلفوا في مفهوم المالية ومكوّناتها وصفاتها، وبناء على ذلك اختلفوا في مالبة بعض الأشياء، ومن أهمها: الدّين، والمنفعة، والأدّمي الرقيق، والخمر، والخزير، والكلب. فالمال ليس له حدّ في اللغة، ولا في الشرع، وأعني بذلك حدّاً جامعاً مانعاً، وإنما العرف هو من يحدّد المال، وقد تختلف المحدّدات باختلاف وتطوّر الزمان والمكان.

◆ عناصر المالية

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نذكر العناصر المهمة التي يجب أن تتوفر في الأشياء على اعتبار أنها من الأموال، وفق ما يلي:

1 الإباحة الشرعية: أن تكون مباحة شرعاً؛ فما نهى عنه الشارع لا يجوز اتخاذه مآلاً.

2 الملكية: وهو ما يجوز شرعاً تملكه بطبيعته؛ فإن كان لا يقبل الملكية شرعاً فلا يمكن اعتباره مآلاً، ومثال ذلك: الصحة والشرف والشجاعة والهواء ونحو ذلك.

المنفعة المعتبرة عرفاً: أن يكون مشتملاً على منفعة تعارف الناس على تمّولها وتكون مباحة شرعاً؛ فما لا نفع فيه لا يُعتبر مالاً، مع الأخذ في الاعتبار أن المنفعة قد تكون معتبرة ونفيسة في مكان دون آخر، أو في عصر دون عصر، وذلك إذا استغنى الناس عنها ولم تدخل في احتياجاتهم أو اهتماماتهم؛ فهنا تفقد المنفعة ماليتها، لفقد المنفعة التي تحدّدها حاجة الناس إلى تبادلها وبذل المال في تحصيلها¹⁸.

فالتمّول صفة جوهرية في المال، كما مرّ سابقاً في قول السرخسي: «إنما تبني المالية على التّمّول»¹⁹، وقال ابن نجيم: «فما يكون مباح الانتفاع بدون تمّول الناس لا يكون مالاً كحَبّة حنطة»²⁰، والتمّول صفة تُكتسب بالعادة والعرف. وهناك شروط أخرى في المال ذكرها الفقهاء، وهي ليست محل اتفاق بينهم، كالطهارة والادّخار.

«ومن هنا يتبيّن أن مالية الشيء متوقفة على إذن الشارع، وحاجة الناس العرفية إلى تداوله، وإثبات مالية الشيء متوقفة على أمرين: إذن الشارع لعين ما؛ فلا يقال: إن طريقه شرعي فقط، ولا عرفي فقط، بل مرّكب من الأمرين معاً؛ فما نهى الشارع عن بيعه فقد مالّيته، وإذا هجر الناس الانتفاع بعين، ولم يعتادوا تداولها فقدت ماليتها، كالنفط كان في عصر من العصور لا يُنتفع به، وبعد اكتشاف دوره في الطاقة والصناعة كان من الأموال النفيسة»²¹.

♦ تطبيق ذلك على البيتكوين

ومن هنا فالبيتكوين وغيره من العملات الرقمية، وإن لم تكن ملموسة تلمسها الأيدي، إلا أن لها واقعاً ملموساً، كما أن لها قيمة ذاتية مستقلة، وفيها حق ومنفعة مباحة، ومال يجري فيه الملك، ولها اختصاصها، وصاحبها له فيها حق ومنفعة تجارية تتمثل في قبولها أداة للدفع عبر شبكات الإنترنت، ولو أُطلق عليها مال على سبيل المجاز لجاز ذلك؛

فالمنافع تسمى مآلاً، وهي غير ملموسة في الحقيقة، ومع ذلك جمهور الفقهاء يعتبرونها مآلاً. قال الشريبي: «المنافع ليست أموالاً على الحقيقة، بل على ضرب من التوسع والمجاز، بدليل أنها معدومة لا قدرة عليها؛ ولهذا اختلف العلماء في صحة العقد عليها، فقد منع جماعة صحة الإجارة، وأنه لو حلف شخص لا مال له وله منافع لا يحنت على الصحيح، كما قال الرافعي، وأنه لو أقرّ بمال ثم فسرّه بمنفعة لم يُقبل»²².

وما دام ذلك كذلك فإن الأصل في هذه العملة أن تسري فيها وتجري عليها جميع التصرفات الجارية في المنافع، وهي بهذا قريبة الشبه من **الاسم التجاري**؛ فقد أُعتبر مآلاً وهو غير ملموس، لكن له قيمة وشهرة انبنت على جهد ومصاريف، وهذه كلها غير ملموسة، ولكنه اكتسب قيمة وشهرة، وتعارف الناس من يومها على أن الاسم التجاري حق يُباع ويُشترى ويؤجّر؛ فإن لم تكن مآلاً فكيف تسري عليه هذه المعاملات والعقود؟

وكذلك البيتكوين والعملات المشفرة لها قيمتها، وبدأ العرف يُضفي عليها صفته، بل صار لهذه العملة من يتعامل بها، ويرى أنها تُنجز حاجته، وتحقق مقصوده؛ فكل شيء تعارف عليه الناس وأباحه الشرع، وله قيمة تُقَابَل بشيء من المعاولات، والتي تقوم بها في الضمانات، فهو مال. يقول الغزالي: «لأن المالية باقية بقاء القيمة»²³، وقال ابن نجيم: «لأن المقصود نقصان المالية وذلك بانتقاص القيمة»²⁴؛ فقد جعل الفقهاء المالية شرطاً في صحة المعاوضة، كما جعلوا صحة المعاوضة أمانة على المالية، مما يدل على تلازمهما.

نتيجة هذا المبحث

من خلال ما سبق فالبيتكوين من الممكن اعتباره **نقدًا** لكونه يشتمل على صفات المالية، ولأنه بدأ يصير مالا متعارفًا عليه له قيمته، ولأنه صار وسيطًا للتبادل بين التجار، بل صارت البورصات العالمية تتعامل به، وصارت بعض الدول تعترف به مثل كندا وألمانيا واليابان.

ولكن هذا المال، وإن اكتسب صفة المالية في ذاته، فهل هو يحقق الهدف الأساسي من النقود؟ أم أن هذا المال بديل للورقيات التي استمرت فترة دون غطاء، تطبعها الحكومات وتُضفي عليها قانونية التداول والوساطة التبادلية؟ ومن يرى أن البيتكوين مال وهمي يسبح في خيال مؤسسيه، وهو سراب يحسبه الضمآن ماء، فنقول له: وكذلك العملات الورقية لا تختلف؛ فهي كالبيتكوين لا يفرقان سوى في تبني جهة رسمية بإصدارها.

«لכל استثمار جديد مخاطر، لكن هذا لا يمنع أن دولاً كبرى وافقت على تبادل العملة وفقًا لرؤية معيّنة. لو نظرنا للعملة باعتبارها وسيلة تبادل، فالبيتكوين تؤدي هذا الغرض، بل قد تصبح الأكثر كفاءة في تأدية هذا الغرض مستقبلاً؛ لأنها تتجاوز حدود المكان والزمان... العملات التقليدية «الورقية» هي في الأساس أيضًا وهمية حتى لو كنا نمسكها بأيدينا؛ فهي مجرد ورقة لا تعتمد على غطاء من ذهب أو دولار، وليس هناك ما يمنع من هبوطها أو ارتفاعها بشكل مفاجئ وفقًا للمخاطر الاقتصادية والسياسية، كل ما في الأمر أن هناك بنكاً مركزيًا وراء كل عملة تقليدية سيحاول تصحيح مسارها»²⁵.

الدكتورة عالية المهدي، العميدة السابقة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

الهوامش

1. المصباح المنير، أحمد الفيومي ثم الحموي، المكتبة العلمية، بيروت، ج 2، ص 586.
2. انظر: القاموس المحيط، ص 1368.
3. انظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة (مول) 632.
4. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق مصطفى العلوي، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1389هـ، ج 2، ص 6.
5. لسان العرب، لابن منظور، ج 11، ص 636.
6. انظر: الموافقات، للشاطبي، الطبعة الثانية، 1975، 2/17.
7. الإشراف على مسائل الخلاف، القاضي عبد الوهاب البغدادي، 2/271.
8. انظر: الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، ص 237، مطبعة الحلبي، 1959.
9. المنثور في القواعد الفقهية، بدر الدين الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، 1985م، ج 3، ص 222.
10. منتهى الإرادات، تقي الدين الفتوحي الشهير بابن النجار، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م، ج 2، ص 254.
11. المغني، موفق الدين ابن قدامة، مع حاشية الشيخ سليمان بن عبد الله بن الشيخ، 2/5.
12. البحر الرائق، لابن نجيم المصري، 2/242.
13. المبسوط، شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة، بيروت، 1993، ج 11، ص 79.
14. المرجع السابق، ج 11، ص 79.
15. الدر المختار وحاشية ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1992، ج 5، ص 51.
16. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم المصري، دار الكتاب الإسلامي، ج 5، ص 277.
17. انظر: مجلة الأحكام العدلية، مادة 127، الطبعة الخامسة، 1986.
18. انظر: المعاملات الإسلامية أصالة معاصرة، ديبان بن محمد ديبان، الطبعة الثانية، 1433هـ، ص 132 (بتصرف).
19. المبسوط، السرخسي (مرجع سابق)، ج 11، ص 79.
20. البحر الرائق، لابن نجيم، ج 5، ص 277.
21. انظر: المعاملات المالية في الفقه الإسلامي أصالة معاصرة (مرجع سابق)، ص 134.
22. مغني المحتاج، محمد بن أحمد الشربيني، ج 2، ص 2.
23. الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، 1417، ج 3، ص 144.
24. انظر: البحر الرائق (مرجع سابق)، ج 6، ص 40 و41.
25. انظر الموقع الإلكتروني: al-ain.com/article/secret-most-profitable-asset-bitcoin-gambling.

14 النقد من وظيفة وليّ الأمر

النقد من أهم وظائف الحكومات، فهي التي تقوم بإصدارها وطباعتها، وتجزم المحتالين والمزورين وتعاقبهم وفق القانون. وإن اعتماد العملات المالية يُعتبر في الشريعة وظيفة خاصة بوليّ الأمر، ووليّ الأمر متمثل في الدولة هي وحدها التي تضطلع بهذه الوظيفة، وهي التي يحق لها إصدار النقود.

قال الإمام أحمد في رواية جعفر بن محمد: «لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب، بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رُخص لهم ركبوا العظام». قال القاضي في الأحكام السلطانية: فقد منع من الضرب بغير إذن السلطان؛ لما فيه من الافتئات عليه¹. وقال الإمام النووي: «ويُكره للرجعية ضرب الدراهم وإن كانت خالصة؛ لأن ضرب الدراهم من شأن الإمام»².

فالنقود لا تترك لعوام الناس مما يفتح باب الغش بها وانتقاصها؛ لذلك «سكّ النقود من ضروريات التعامل بها، وهي من المصالح العامة؛ لأن النقد لا يكون معتبراً في المعاملات اليومية إلا إذا خلص من الغش، فلا تصلح نقار الفضة وسبائك الذهب لذلك؛ لأنه لا يوثق بهما إلا بسكّ والتصفية، والمطبوع موثوق به، ولذلك كان هو الثابت بالذمم فيما يطلق من أثمان المبيعات وقيم المتلفات، فلزم سكّها؛ لأنها من ضروريات الانتفاع بها»³.

وعملية سكّ النقود «هي عملية ضبط للوزن والمعيّار الذي يتعامل الناس به عن طريق السكّ أو ضرب هذه النقود في أماكن خاصة تسمّى دار السكة أو دار الضرب؛ بحيث إن من يمسك بدينار يعلم أنه ممسك بقطعة من الذهب تزن 4.25 جراماً، ومن يمسك بدينارين يعلم أنه ممسك بوزن من الذهب يبلغ 8.5 جراماً؛ إذ فالتعامل بالوزن لم يتغيّر، بل ما وقع

إلا ضبط للأوزان المتعامل بها احترازاً عن الغش وتسهيلاً للتداول، ولفظ السكة في الأصل يُطلق على الآلة الحديدية التي يُسلَّك بها النقد»⁴.

فقيام وليّ الأمر بوظيفة إنتاج النقود لا يختلف فيه اثنان؛ لأنه المصدر الوحيد الذي به تستقر المعاملات، وتُفَضَّ المنازعات، وتُحْمَى النقود من التلاعب والتزوير. ولكن أيضاً يدخل في صلب هذه الوظيفة عدم إضرار وليّ الأمر بالنقود بزيادة ضحّها في مقابل سلع محدودة، فتتضخّم الأموال وتهبط مستوياتها وقوتها السوقية فتتضرّر البلاد والعباد، كما يدخل ضمن هذه الوظيفة عدم تسهيل القروض لهذه العملات، فيقع الناس في الديون التي تُثقل كاهلهم. فهذه الوظيفة تتداخل فيها مجموعة من الواجبات التي تؤمّن استقرار التعامل بين الناس، وتقوّي صلابة الاقتصاد في المجتمع، مما لا يمكن لغير وليّ الأمر القيام به.

فمنذ القدم كانت عملية سكّ النقود وضربها هي وظيفة حصريّة لولاة الأمور، وهو مما أضفى على النقد صفة الثقة والطمأنينة والمرجعية في حالة وقوع جريمة أو نصب أو تلاعب.

◆ المراد بالنقد السليم

ولكن يجب علينا أن نفهم أن المراد من ذلك هو سكّ النقود السليمة، والتي منها النقد الذهبي الذي حافظ على استقرار اقتصاديات الدول قبل أن تتحوّل إلى النقدي الورقي الذي تسبّب في وقوع كوارث ومآسٍ من الأزمات الاقتصادية.

إن الفقهاء عندما تحدّثوا عن دور وليّ الأمر في سكّ النقود لم يقصدوا ما تقوم به بعض الحكومات من زيادة طباعة النقد وزيادة عرضها مما يُفقد القوة الشرائية ويُضعف الاقتصاد ويُفقر العباد، كما أنهم لم يقصدوا زيادة طباعة النقد الورقي غير المغطّى لتغطية

ضرائب الدول الجائرة التي تسعى لتمويل سلاحها وتسعى لتمويل حروبها لقتل البشرية كما حدث في الحروب العالمية، كما أنهم لم يقصدوا سيطرة الحكومات على النقد والتلاعب بالعرض النقدي على الناس لتوسيع دائرة الائتمان وجرد الناس فريسة للديون، وكذلك لم يقصدوا قيام الحكومات بالضغط على شعوبها من خلال صناعة التضخم بخلق نقود لا غطاء لها ولا إنتاج ولا سلع كافية مقابلها، مما يوقع المجتمعات في فقر وعوز، ويبقى الطبقة؛ فيبقى الأغنياء أغنياء والفقراء فقراء، ويكون المال متداولاً بين الأغنياء دون الفقراء، كما قال الله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7].

فهم إنما قصدوا سكّ النقود الحقيقية كسكّ الذهب والفضة كعملة ذاتية يُقصد بها المحافظة على استقرار وأمن الحياة الاقتصادية في البلاد، وهكذا تمكّنت ثلّة قليلة من أصحاب النفوذ من السيطرة على اقتصاد العالم من خلال ما لوهمي ليس له حقيقة، مستغلّين بذلك قوتهم ونفوذهم.

الهوامش

1. كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، 1991، ج 2، ص 232.
2. روضة الطالبين وعمدة المفتين، محي الدين النووي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، 1991، الجزء 2، ص 258.
3. مقدمة ابن خلدون، المطبعة البهية المصرية، ص 183.
4. قاموس الاصطلاحات الاقتصادية، محمد عمارة، دار الشروق، ص 289.

نظرة الإمام مالك إلى مستقبل النقود 15

«قلت: رأيت إن اشتريت فلوسًا بدرهم فافترقنا قبل أن يقبض كل واحد منا؟ قال: لا يصلح في قول مالك في الفلوس، لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين، لكرهتها أن تُباع بالذهب والورق نظرة»¹.

المدونة الكبرى

وكلام الإمام مالك هنا قاعدة في النقود واضحة تمام الوضوح؛ فكل شيء، حتى الجلود ونحوها، إذا قامت الدولة بسكّه عملة، وراج تداولها بين الناس رواج النقود الذهبية والفضية، فإنها في هذه الحالة تُعتبر نوعًا من أنواع النقود، وتأخذ حكم النقد، تُطبّق عليها جميع أحكام النقود الشرعية. فكلام الإمام مالك أن الناس باستخدامهم وعرفهم هم من يحدّدون النقود؛ فلو اتخذوا مادة، ومنها الجلود، وتعارفوا عليها نقدًا بينهم لصارت نقدًا كالذهب، لا تجوز فيها المصارفة المؤجلة.

وقد سار شيخ الإسلام ابن تيمية في ذات الاتجاه الذي سار عليه الإمام مالك؛ فالناس عنده لو اصطالحوا على جعل شيء ثمنًا لأخذ حكم الأثمان، فأكد رحمه الله أن الثمنية غير محصورة في الذهب والفضة، وأن المرجع في هذا إلى العرف والاصطلاح، وبالتالي يصلح أن يكون نقدًا، لا سيما وأنه لم يرد في الشرع حصر الثمنية في الذهب والفضة. وقال رحمه الله:

«أما الدرهم والدينار فما يُعرف له حدّ طبيعي ولا شرعي، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح؛ وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض أن يكون معيارًا لما يتعاملون به، والدرهم والدنانير لا تُقصد لنفسها، بل هي وسيلة إلى التعامل بها؛ ولهذا كانت أثمانًا، بخلاف سائر الأموال؛ فإن المقصود الانتفاع بها نفسها؛ فلهذا كانت مقدّرة بالأمر الطبيعية أو الشرعية، والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيف ما كانت»².

شيخ الإسلام ابن تيمية

وقال: «فإذا صارت الفلوس أثمانًا، وصار فيها المعنى، فلا يُباع ثمن بثمان إلى أجل»³.

◆ خصائص النقد عند علماء الاقتصاد

يقول علماء الاقتصاد: للنقد ثلاث خصائص متى توفّرت في مادة ما اعتُبرت هذه المادة نقدًا:

3 مستودع للثروة

أن يُحفظ به المال ويُدخّر.

2 مقياس للقيم

أن تُقدّر به قيم الأشياء وتُقارن.

1 وسيط للتبادل

أن يكون مقبولاّ عامًا في تبادل السلع والخدمات.

وعلى هذا الأساس قيل: إن النقد هو أي شيء يلقي قبولًا عامًا كوسيط للتبادل مهما كان ذلك الشيء، وعلى أي حال يكون. وفي أقوال بعض أهل العلم الشرعي ما قد يؤيّد هذا التعريف؛ ففي المدونة الكبرى ما نصّه: «ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين لكرهتها أن تُباع بالذهب والورق نظرة»⁴.

ثمرة هذا المبحث

فالبيتكوين يدخل في هذا المفهوم طالما اكتسب هذه الصفات، وكذلك كل ما سيظهر في المستقبل من عملات ونقود يتخذها الناس وسيلة للمعاوضة، ويجعلون لها قيمة ومقياسًا للتبادل؛ فهي بذلك تصير نقودًا تنطبق عليها أحكام الشريعة الإسلامية من أثمان في عقود المعاوضات، ومن وجوب الزكاة فيها، وقطع يد السارق باغتصابها، ويقع على صاحبها إثم تبذيرها أو كثرها.

الهوامش

1. المدونة الكبرى، رواية سحنون بن سعيد التنوخي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، كتاب الصرف، المجلد الثامن، ص 103-104.
2. انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 19/251.
3. المرجع السابق، 19/251-252.
4. انظر: مجلة البحوث الإسلامية، العدد الأول، بحث حكم الأوراق النقدية، ص 200.

آراء العلماء والهيئات والمواقع الإسلامية 16

تباينت آراء العلماء والهيئات الشرعية في حكم التعامل بالبيتكوين، وفيما يلي عرض لأبرز هذه الآراء:

1 مفتي مصر فضيلة الدكتور شوقي عّلام

التحريم

حرم مفتي مصر تداول عملة «البيتكوين» الافتراضية، معتبراً إياها وسيطاً غير مقبول للتبادل وتشتمل على أضرار «الغرر والجهالة والغش الخفي». وقال في بيان أصدرته دار الإفتاء: «إن ضرب العملة وإصدارها حق لولي الأمر أو من يقوم مقامه من المؤسسات النقدية، وإن تداول البيتكوين يُعدّ تجاوزاً على ولي الأمر ومزاحمة لاختصاصاته وصلاحياته التي خصّه بها الشرع».

وأضاف أن شيوع هذا النظام غير المنضبط يخلّ بمنظومة نقل الأموال التقليدية والتعامل فيها كالبنوك، ويسهّل بيع الممنوعات وغسل الأموال والتهرب من الضرائب، ويؤدي لإضعاف قدرة الدول على الحفاظ على عملتها المحلية والسيطرة على حركة تداول النقد واستقراره. واعتبر البيان التعامل بهذه العملة من المحظورات الشرعية التي يجب أن «يُضرب على يد مرتكبيها حتى لا تشيع الفوضى».

وأضاف علّام في فتواه المؤثقة بتاريخ 28 ديسمبر 2017 على موقع دار الإفتاء المصرية: «إن التعامل بالبيتكوين لا يجوز؛ وذلك لعدم اعتبار هذه العملة وسيطاً مقبولاً للتبادل من الجهات المختصة، وأيضاً بسبب الضرر الناشئ عن التعامل من التجاهل والغش في صرفها، ومعيّارها، وقيمتها، كذلك مخاطرها العالية على الأفراد والدول». كما أضاف أن وحدات العملات الافتراضية غير مغطاة بأصول ملموسة، ولا تحتاج في إصدارها إلى أي شروط أو ضوابط، وليس لها اعتماد مالي لدى أي نظام اقتصادي مركزي، ولا تخضع لسلطات الجهات الرقابية والهيئات المالية؛ لأنها تعتمد على التداول عبر الشبكة العنكبوتية الدولية (الإنترنت) بلا سيطرة ولا رقابة. وأكد أنه استعان بعدد من الخبراء وأهل الاختصاص وعلماء الاقتصاد أيضاً للتوصل لهذه النتيجة.

2 فضيلة الشيخ الدكتور علي القره داغي

التحريم

يرى فضيلة الشيخ الدكتور علي القره داغي بأن الحكم الشرعي على البيتكوين بأنها على حالتها هذه محرّمة تحريم الوسائل لا تحريم المقاصد والذات... وبناء على ذلك فإن شراء بتكوين ونحوها من العملات الرقمية الإلكترونية والتعامل بها محرّم؛ لأنها يُراد بها أن تقوم بدور العملة مع أنها لا تتوافر فيها شروط العملة، وأما المضاربة بها فهي أكثر حرمة؛ لأنها تصل إلى حدّ المقامرة التي حرّمها الله تعالى لذاتها... لذلك فمن اشترى عملة بيتكوين ونحوها من العملات الرقمية الإلكترونية لأجل التبادل فقد ارتكب إثماً، لكنه أقلّ إثماً ممن ضارب فيها، وعليه أن يبيعها فيكون له رأس ماله فقط، ويتخلّص مما زاد عليه في وجه الخير.

3 الشيخ عبد الله بن منيع

المنع

إن من يخاف الله ويتّقيه لا يتعامل مع تلك العملات، موصّحاً أنها شبيهة بالقمار من حيث إن الإنسان يبذل نقوداً ويحصل عليها، وفي الوقت نفسه لا يضمن بقاء ثمنيتها وقيمتها. وتابع: الأثمان يُشترط لها ثلاثة شروط: الأول الإبراء العام، والثاني التقويم بمعنى أن تكون محلاً لتقويم السلع، والثالث أن تكون مستودعاً للثروة، وفي نفس الأمر لا بد أن تكون مبنية على جهة مسؤولية عنها المسؤولية الضمانية.

4 الشيخ عبد الله السلمي

تفصيل

في قناة الرسالة اعتبر البيتكوين سلعة لا بأس في شرائها بالدولار أو ما يقابلها من العملات، أما التداول فيها والمضاربة فلا يجوز؛ لما في ذلك من الاحتكار والتلاعب، لا من حيث ذات البيتكوين.

5 الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، دولة الإمارات (الفتوى رقم 89043)

عدم الجواز

إن اعتماد العملات المالية يُعتبر في الشريعة وظيفة خاصة بوليّ الأمر، ووليّ الأمر متمثلاً في الدولة هي وحدها التي تضطلع بهذه الوظيفة، وهي التي يحق لها إصدار النقود، واستشهدت الفتوى بقول الإمام أحمد والقاضي في الأحكام السلطانية والإمام النووي، وبقول الإمام مالك في المدونة: «ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكّة وعين لكرهتها أن تُباع بالذهب والورق نظرة»، وأن كل شيء، حتى الجلود ونحوها، إذا قامت الدولة بسكّة عملة، وراج تداوله بين الناس رواج النقود الذهبية والفضية لاطمئنانهم لحماية الدولة وضمانيها لقيمتها، فإنها في هذه الحالة تعتبر نوعاً من أنواع النقود وتأخذ حكم النقد.

«البيتكوين عملة رقمية لا تتوفّر فيها المعايير الشرعية والقانونية التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتبرة دوليًا، كما أنها لا تتوفّر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها بسلع أخرى؛ ولهذا فإنه لا يجوز التعامل بالبيتكوين أو العملات الإلكترونية الأخرى التي لا تتوفر فيها المعايير المعتبرة شرعًا وقانونًا؛ وذلك لأن التعامل بها يؤدي إلى عواقب غير سليمة، سواء على المتعاملين، أو على الأسواق المالية والمجتمع بأكمله، وسواء اعتبرناها نقدًا أو سلعة فالحكم يشملها على كلتا الحالتين».

6 جامعة النجاح الوطنية بالتعاون مع دار الإفتاء الفلسطينية

التريث والتوقّف

مخاطر التعامل بالبيتكوين

- ◆ ليس هناك هيئة رسمية منظمّة معلومة تُصدر هذه العملة، وبالتالي ليس لها مرجعية معروفة للاشتكاء إليها في حال حصول الضرر أو الخطر.
- ◆ غير معترف بها رسميًا من معظم دول العالم.
- ◆ تحتوي على كثير من المخاطر والغرر والجهالة، وهي عبارة عن محفظة رقمية، في حال نسيان أو ضياع الرقم السري لها يضيع كل الرصيد، ويغلب استعمالها في التجارة المشبوهة خاصة غسيل الأموال.
- ◆ تعرّض سعر العملة للتذبذب بسبب خطر الفيروسات.
- ◆ أساس وجودها ثقة الناس بها، فإذا انعدمت الثقة انتهت العملة.

إيجابياتها

- ◆ يمكن الشراء والتعامل بها بسهولة.
- ◆ تكسر احتكارات تحكّم الدول في العملات.
- ◆ فيها نظام إلكتروني يحميها من التحايل.
- ◆ لها قيمة سوقية معترف بها بين المتعاملين.

الحكم الشرعي

تُعَدُّ عملة البيتكوين مسألة حديثة، وقد تضاربت الآراء واختلفت في بيان حكمها الشرعي؛ فمن قائل بجوازها قياساً على العملات الورقية ولتعارف الناس على استخدامها والعمل بها، ومن قائل بتحريمها لاختلافها عن النقود الورقية والذهب والفضة، بدليل عدم اعتراف دول العالم بها بشكل رسمي وإن سمحت بتداولها، وهناك من توقّف في إعطاء الحكم الشرعي مع أنه أوجب الزكاة فيها إذا ملك منها النصاب وحال عليه الحال.

«وأنا أرى أن بيان الحكم الشرعي يحتاج إلى محدّدات معيَّنة، والإجابة على بعض الأسئلة، منها: تحديد معنى العملة، ومدى أهمية دور الدولة في إصدارها، وما مدى الجهالة والمخاطرة التي تحيط بهذه العملة، خاصة أنها تقوم على عملية برمجة وحلّ خوارزميات وأرقام سرية على جهاز الحاسوب، وهذا معرّض للهجمات الفيروسية واختراقها وإنهاء كل الحسابات وضياعها؛ لذلك فإنني أميل إلى التروّي في إعطاء الحكم الشرعي في هذه المسألة لحين استقرار التعامل بها بين حكومات الدول، خاصة أن هناك من مشايخ العصر من قلب رأيه في المسألة لعدم وضوح أبعاد هذه العملة أمامه، كما أرى ضرورة مشاركة خبراء البرمجة الإلكترونية والتقنيات الحديثة وأهل الاقتصاد في توضيح المسألة قبل البتّ في الحكم الشرعي؛ ليكون الحكم عن بيّنة»¹.

7 موقع «طريق الإسلام»

الجواز بضوابط الصرف

السؤال: منذ خمس سنوات ظهرت عملة جديدة اسمها ال(بيتكوين)، وهي عملة إلكترونية تشفيرية يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية، من أبرزها: أن هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكل كامل تُداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها، وتقوم بيتكوين على التعاملات المالية، وتستخدم شبكة الند للند، والتوقيع الإلكتروني، والتشفير بين شخصين مباشرة دون وجود هيئة وسيطة تنظم هذه التعاملات؛ حيث تذهب النقود من حساب مستخدم إلى آخر بشكل فوري دون تحويل، ودون وجود أي رسوم من أي نوع كان... ويستطيع المستخدم تبديل قطع بيتكوين النقدية الموجودة لديه بعملات أخرى حقيقية، وعملية التبديل هذه تتم بين المستخدمين أنفسهم، ونتيجة لذلك تمتلك بيتكوين سعر صرف خاصاً بها، ويرتفع هذا السعر؛ إذ يصل اليوم إلى 600 دولار، بعد أن كانت تعادل بضعة دولارات فقط قبل عامين.

الإجابة: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، أما بعد: فمن ملك شيئاً من تلك النقود الإلكترونية بوسيلة مشروعة، فلا حرج عليه في الانتفاع بها فيما هو مباح؛ فقد بيّنا في فتوى سابقة أن العملة الرقمية أو النقود الإلكترونية عملات في شكل إلكتروني غير الشكل الورقي أو المعدني المعتاد، وعلى ذلك فشرائها بعملة مختلفة معها في الجنس أو متفقة يُعدّ صرفاً، ولا بد في الصرف من التقابض، والتماثل عند اتحاد الجنس، والتقابض دون التماثل عند اختلاف الجنس، والقبض قد يكون حقيقياً، وقد يكون حكماً. وعلى كلٍّ، فالتنقيب أو إنتاج تلك العملة وفق ما هو مأذون فيه دون غش أو تحايل لا حرج فيه، وإذا جاز عمل التنقيب جاز أخذ الأجرة عليه. والله أعلم.²

الهوامش

1. انظر: فتوى جامعة النجاح الوطنية، بالتعاون مع دار الإفتاء الفلسطينية، عام 2018.

2. انظر الموقع الإلكتروني: طريق الإسلام، iswy.co/e25b8c.

17 الخلاصة والرأي المختار

الرأي المختار

أرى بعد ما مرّ ذكره بأن عملة البيتكوين وغيرها من العملات الرقمية المشفرة هي **عملة وهمية** لا تمثل ذهبًا ولا فضة ولا معدنًا نقيشًا، ولا مألًا من الأموال التي تعرّف عليها الإنسان طوال حياته، وهي عملة تحتوي **مخاطر عالية ومزالق كبيرة**، وليس لهذه العملة مصدر من جهة الحكومات والبنوك المركزية، مما يجعلها غير آمنة لمُلاكها؛ فقد تُلغى هذه العملة بين عشية أو ضحاها فتصبح سرابًا لا قيمة له، وهي **لا تصلح للاستثمار في هذه الفترة**؛ لكونها عملة جديدة ما زال الطريق أمامها لتأخذ طريقها إن كُتب لها البقاء.

هذه هي حقيقتها، ولكن ما ذكر لا يعيبها إذا اعتمدتها الحكومات واعترفت بوجودها، ولا يعيبها إذا تعارف الناس وقبلوها وسيطًا للتبادل، ولا يعيبها إذا أصبحت بديلًا أو رديفًا للنقد الورقي، ولا يعيبها إن التزمت الدول والجهات المختصة والقانونية بصرف قيمها مقابل العملات الراجعة ومقابل السلع المطلوبة، ولا يعيبها إن حُدّدت الجهات التي تفصل فيما لو وقع نزاع بسببها؛ فمن ينظر ويبت في هذه المنازعات، وما هو القانون المنظم لها والذي تخضع له، ولا يعيبها إذا تم ضبط سعرها بسعر صرف محدّد يحدّ من تذبذباتها الخطيرة والسريعة.

♦ ضوابط مقترحة لمن يرغب في شرائها

ومع ذلك أقترح الضوابط التالية التي تحفظ لكل راغب في شرائها حقه:

1

أن يتم استخدام هذه العملة فقط عند الحاجة إليها كوسيلة للدفع وإنجاز المعاملات.

2

ألا تُستخدم في المضاربات والمقامرات التي يظن أصحابها أنهم إذا تملّكوا البيتكوين فقد صاروا من أصحاب الملايين.

3

ألا تُلغى هذه العملة العملات الأخرى الملموسة التي استخدمها الناس طوال حياتهم واتخذوها وسيطاً للتبادل.

4

أن تُربط هذه العملة بأصل دائم كالذهب، والذي يُعدّ من أفضل النقود التي عرفها الإنسان منذ آلاف السنين؛ فالذهب وإن تذبذبت قيمته إلا أنه طوال حياته ظلّ محافظاً على معدل العرض على نسبة 1.5%، ولم يتجاوز 2% أبداً، ولا يمكن لأحد التلاعب في قيمته بزيادة العرض؛ إذ يستحيل على عمّال مناجم الذهب أن يستخرجوا كميات كبيرة لدرجة تكفي لخفض السعر بشكل كبير.

5

استخدام البيتكوين كاستثمار في المعاملات الشرعية، كالمضاربة والوكالة الاستثمارية والسّلم والمشاركات وغيرها من العقود التي تستلزم دفع رأس المال وتحديده، ودفع الأرباح الدورية، وتحمل الخسائر ونحو ذلك، مما يستلزم توضيحاً وبيّناً من العلماء والخبراء في المجال المصرفي والاقتصادي؛ خصوصاً أنها في الأصل لم تُخترع هدفاً للاستثمار في حدّ ذاتها، وفي الغالب لم يتوقع مخترعها نهافت العالم من أجل الاستثمار فيها، وإنما تم ابتكارها وسيلةً لتيسير المعاملات المالية وتأمينها بعيداً عن الرقابة والسيطرة الحكومية.

6

أن تصدر في حقها قوانين دولية وعالمية، وأن تُسنّ تشريعات كافية لضمان استمرار التعامل بها، بحيث تكون هذه التشريعات كافية لضمان استمرار التعامل، وتحفظ لأصحابها حقوقهم ومسؤولياتهم وواجباتهم.

7

أن تُخصّص لهذه العملة أسواق خاصة تحدّد طرق التعامل فيها، وكيفية التداول فيها وكيفية بيعها وشرائها، ولو صارت هذه الأسواق في شكل بورصات تؤدي هذا العمل وفق معطيات وآليات وأنظمة معتمدة فهذا هو المطلوب.

8

أن يفیق المسلمون من سباتهم ويعملوا على إنشاء عملة خاصة بهم، ويبيعون ما أنعم الله عليهم من خيرات من البترول والمعادن النفيسة بعملتهم، ويلزموا المتعاملين معهم بهذه العملة الخاصة بهم.

9

ندعو مجامع الفقه والعلماء إلى دراسة هذه العملات الرقمية والتريث في الحكم عليها حتى تظهر حقيقتها كاملة، مع عدم إغفال ما تتجه إليه الحياة من التحوّل الرقمي في كل شيء؛ فلا يخفى أن ديننا الإسلامي وشريعته شريعة خالدة لا يحيطها زمان ولا يُقيدها مكان، والبيتكوين وغيره من المستجدات مهما بلغت درجة تطوّرهِ سيكون له حكم في الشريعة الإسلامية، ومنظم له بفضل اجتهادات علماء وفقهاء هذه الشريعة الكريمة.

ولا نريد أن نجعل الناس يعيشون أحلام اليقظة مثل ذاك الذي اشترى بيتزا باستخدام بيتكوين؛ فدفّع حوالي 10,000 بيتكوين والتي كانت في ذلك الوقت تساوي 41 دولارًا فقط وفقًا لسعر الصرف في حينها، فإذا البيتكوين صار يساوي أكثر من 67 مليون دولار، مما يجعلها أعلى أنواع البيتزا التي تم شراؤها.

كما لا نريد للشخص أن يبقى أمام جهاز الكمبيوتر يستهلك وقته كله أمام الإنترنت ويُجري معاملات لا يعرف مدى حقيقتها ومصداقيتها، كما لا نريد للناس أن يخسروا الخسائر الجنونية التي تُسقط صاحبها إلى الحضيض في لحظات، قد يكون بسبب مصادرة هذه العملة في بلده، أو بسبب نسيان الرقم السري، وغيرها من الأسباب التي تُفقد هذه العملة أثرها وقيمتها.

وأختم بأن نرث قليلاً حتى تظهر هذه العملة وتكشف عن وجهها الحقيقي، وعن وجودها كعملة تُضاف إلى بقية العملات المختلفة، هذا إذا تقبلها الناس وتعارفوا عليها وصارت وسيلة للتبادل بينهم...

والله من وراء القصد.

والله تعالى وليّ التوفيق

ملحق: قصة الخرز الزجاجي

الخرز الزجاجي تمّ استخدامه كنقد في غربي إفريقيا لقرون طويلة؛ كان هذا الخرز ثميناً في المناطق التي كانت فيها صناعة الزجاج باهظة وغير شائعة، مما منحه نسبة مخزون إلى تدفق مرتفعة، الأمر الذي جعله قابلاً للبيع عبر الزمن، وبما أنه كان صغيراً وقيماً، فقد كان ذلك الخرز قابلاً للبيع في مختلف المقاييس؛ حيث كان بالإمكان تجميعه في سلاسل أو قلادة أو أساور.

بالمقابل في أوروبا لم يكن لذلك الخرز الزجاجي قيمة باهظة الثمن، ولم يكن له أي دور نقدي في أوروبا؛ لأن تكنولوجيا صناعة الزجاج كانت منتشرة في أوروبا، مما يعني أنه إذا تم استخدامه كوحدة نقدية، فسيقوم منتجو الخرز في أوروبا بغمر السوق به، بعبارة أخرى كان لديه نسبة مخزون إلى تدفق منخفضة.

لاحظ المستكشفون والتجار الأوروبيون القيمة المرتفعة للخرز عندما زاروا غرب إفريقيا في القرن السادس عشر، فبدؤوا في استيراد كميات كبيرة من أوروبا، وما حدث بعد ذلك كانت عواقبه كبيرة؛ فقد تمكّن الأوروبيون من شراء العديد من الموارد الثمينة الإفريقية لقاء الخرز الذي جلبوه من أوطانهم، واستطاعوا التوغل في إفريقيا، وحولوا ذلك الخرز من كونه نقدًا صعبًا إلى نقد سهل ورخيص، وتسببوا في تآكل القوة الشرائية لذلك الخرز من بين يدي مالكيه الإفريقيين، ومع مرور الوقت تسببوا في إفقار الإفريقيين عن طريق تحويل ثرواتهم إلى الأوروبيين مقابل هذا الخرز.

ولقد عُرف الخرز الزجاجي لاحقاً باسم «**خرز العبيد**»؛ بسبب الدور الذي تسبّب به الأوروبيون في تأجيج تجارة الرقيق الإفريقيين وتصديرهم إلى أوروبا وأمريكا الشمالية؛ فقد تحوّل أصحاب الثروات في إفريقيا إلى عبيد بسبب قلّة فهمهم لوظيفة النقد.

إن حدوث حالة واحدة من الانهيار الحادّ في قيمة الوسيط النقدي لهو أمر مأساوي؛ فمن يملك صناعة النقد قادر على نقل ثروات السدّج إليه، كما حدث في قصة الخرز الزجاجي¹.

هذا وقع فعلاً في فترة من الزمن تؤكّد بأنّ النقد هو العمود الفقري لكل اقتصاد، ومن لا يفهم وظيفة النقود، ولا يعمل على خلق نقد خاص به، ونقد دائم، فهو مغبون. ولعل واقعنا اليوم، وهو بيع النفط فقط بالدولار، صار كالخرز الزجاجي؛ فأمریکا تتحكم باقتصاديات الدول التي تعتمد على النفط، فهي تبيع النفط بالدولار، وهي تربط عملاتها المحلية بالدولار، وأمريكا تطبع الدولارات ضمن معادلة يضعها خبراء الاقتصاد لديها بما يخدم مصالحها، وهكذا ستحوّل ثرواتنا النفطية، وسيُعرف الدولار غير المغطى بـ«دولار العبيد».

الهوامش

1. انظر: معيار البيتكوين، سيف الدين عقّوص، تقديم نسيم نقولا طالب، صدرت النسخة العربية بدعم من BITFURY

(بتصرّف)، الفصل الثاني، قصة الخرز الزجاجي «خرز أُعْري».

Saifedean Ammous, The Bitcoin Standard, Wiley, 2018, ch. 2 “Primitive Moneys”.



عن المؤلف

الشيخ الدكتور أسامة بحر

مستشار شرعي مستقل · مهندس مالي إسلامي

عالم شرعي بحريني ومستشار مستقل، تمتد مسيرته لأكثر من ثلاثة عقود في المصرفية الإسلامية، والحوكمة الشرعية، والهيكلية المالية، والاستشارات المؤسسية.

الاستشارات الشرعية

مراجعة المعاملات

الهيكلية المالية

الحوكمة الشرعية

«والبيتكوين وغيره من المستجدات مهما بلغت درجة تطوره
سيكون له حكم في الشريعة الإسلامية»



OSAMA BAHAR
— SHARIAH ADVISOR —

osamabahar.com ♦ bahar1212@hotmail.com

المنامة – مملكة البحرين